ENPARD

ملخص تنفيذي

الممارسات الزراعية الجيّدة

مقدمة :

يستند بحثنا هذا إلى نتائج ورشة العمل الوطنية المنظمة ضمن إطار فعاليات برنامج الـ ESSP الثاني المنعقد بتاريخ ٦ و٧ كانون الأول (ديسمبر) من عام ٢٠١٥ في وزارة الزراعة في القاهرة عاصمة جمهورية مصر العربية. ركزت ورشة العمل هذه على الممارسات الزراعية الجيّدة التي شكلت بدورها أحد الموضوعات والمحاور المعتمدة في مبادرة ENPARD (برنامج الجوار الأوربي للزراعة والتنمية الريفية).

جمعت هذه الورشة أربعين مشاركًا، من بينهم: أعضاء المجموعة الاستشارية (Think Tank) المصريين وممثلين عن الإدارات المكلفة من خبراء الزراعة والتنمية الريفية والباحثين التابعين لمعاهد البحوث الوطنية ، وأعضاء منظمات المنتجين والعاملين في المنظمات غير الحكومية، وممثلين من مشروعات التعاون الدولي.
خُصصت الجولة الأولى من ورشة العمل لتقديم ثلاثة عروض تلتها مجموعة من الأسئلة والمناقشات. طرح العرض الأول التمهيدي مبدأ الممارسات الزراعية الجيدة وتطور تنفيذها ضمن إطار السياسات الزراعية المعتمدة في تجربة الاتحاد الأوروبي، في حين قدّم العرض الثاني معلومات هامة عن مرحلتي الإعداد والتنفيذ لهذه الممارسات الزراعية على المستوى المحلي من خلال إعطاء مثال عن تجربةحقيقة. أمّا عن العرض النهائي فقد قدّم شاهِدَين يدلّان على جودة الخبرات المحلية المتعلّقة بنشر الممارسات الزراعية الجيّدة في مصر. وكان الهدف من الجولة الثانية من الورشة إتاحة الفرصة للمناقشة بين أعضاء المجموعة الاستشارية Think Tank ، وذلك باستخدام جدول تقييمي خاص بتحليل مسألة الممارسات الزراعية الجيدة وتأطيرها.
نورد فيما يأتي ملخصًا للمناقشات والنتائج المنبثقة عن ورشة العمل :

1. إشكالية الزراعة في مصر :

تشكل الزراعة والموارد الطبيعية في مصر مجالين تزداد فيهما الضغوطات والتحدّيات العديدة بشكل خاصّ. وينبع أصل المشكلة من أنّ عدد سكان مصر يبلغ 90 مليون نسمة يعيشون على 7٪ فقط من إجمالي مساحة البلاد، ويعتمدون على مورد مياهٍ واحد. وبذا يشكّل الضغط على الأراضي والمياه قيدًا كبيرًا تتفاقم نتائجه يومًا بعد يومٍ. أمّا عن الزراعة فهي لا تحصل إلا على نسبة 3٪

من الاستثمارات العامة مع أنّها تسهم بنسبة 14٪ من الناتج المحلّي الإجمالي، و 20٪ من الصادرات وتوظف 28٪ من القوى العاملة. وتهيمن المزارع الصغيرة و شديدة الصغر على هياكل الإنتاج الزراعي وبناه ، لا سيّما أن 90٪ من مساحات أراضي هذه المزارع اقل من 2 هكتار. يضاف إلى هذا كلّه الضغط العمراني على الأراضي الزراعية الذي يقضي على مساحات وأراضٍ كبيرة جدًّا في منطقتي الوادي ودلتا نهر النيل، والتي لا يمكن استعاضتها بالأراضي الجديدة التي تلاقي بعض العناية والاهتمام .

شكلت زيادة الإنتاج الزراعي وسيلة ناجحة لتلبية الطلب المحلّي المتزايد، والوصول إلى الهدف الرئيسي المنشود للسياسات الزراعية لمدة خمسة عقود. أسهم توافر الريّ الدائم والاستخدام المكثّف للمدخلات (الأسمدة والمبيدات) بتحقيق تكثيف قدرها 1.8 وبحلول منتصف الثمانينيات؛ أصبح تشجيع المشروعات الاستثمارية الزراعية الكبيرة والمصدّرة جزءًا لا يتجزأ من سياسة التحرر الاقتصادي والانفتاح على الأسواق الدولية

إذا ما تمكنت السياسات الزراعية من تحقيق أهدافها عالميًا، أي إنها استطاعت زيادة صادرات الإنتاج الزراعى وزيادة الاستثمارات الزراعية، فإنّ دمج تلاقى مبادئ هذه السياسة مع بعض العوامل الهيكلية البنيوية مثل (الأراضي الزراعية ومواردها المائية المحدودة، و انتشار المزارع الصغيرة، وتجزئة الأرضي وتقسيمها) خلّف بعض الآثار السلبية . وفي هذا الصدد، نورد النتائج الرئيسية الآتية:

- ← على الرغم من تكثيف الجهود وزيادة المشروعات لتحسين الريّ، فإنّ قضية إدارة المياه لا تزال إشكالية : ففترات انقطاع المياه تتزايد ، وتجزئة الأراضي لا تفسح المجال لإدارة مُثلى للوضع العام كما أنّ تدهور حالة الصرف الصحي تتسبّب بتملّح التربة .
- ← إنّ نقص المياه يقود في بعض الأحيان إلى العديد من الممارسات الخطيرة مثل استخدام مياه الصرف الصحي، دون تكلّف عناء معالجتِها، لأغراض الريّ الزراعية.
- ← إنّ هشاشة الاقتصاد للغالبية العظمى للمزارع الصغيرة، نظرًا لحجمها الصغير ، تؤدّي إلى الاستخدام المكثّف لبعض المزارعين للمُدخلات مثل (الأسمدة و المبيدات) وذلك بهدف زيادة العائدات وتضخيمها وتقليل مخاطر ضياع المحاصيل وخسارتها الناتجة عن بعض الأمراض.
- ← يشكّل تلوث المياه ورداءة نوعيتها الكيميائية والبكتريولوجية مصدر تلوث كبير للمنتجات الزراعية، كما أنه يشكل خطرًا كبيرًا يهدّد الصحّة العامة.
- ← يُنتج نقص أو غياب الرقابة في السوق على المدخلات، أزمات دائمة ويسبّب هذا النقص أو الغياب تسرّب بعض السّلع النظامية إلى السّوق السوداء، وكذلك الأمر بالنسبة إلى المنتجات الممنوعة (بما في ذلك المبيدات) أو المنتجات المجهولة المنشأ التي تباع على نطاق واسع .
- ← أضحى تراكم المخلّفات الزراعية والقيام بحرقها (كما هي الحال بالنسبة لقشور الرزّ) مشكلة حقيقية تتهدّد الصحّة العامة.

ضمن هذا السياق الذي يتّصف، من جهة بالعديد من التناقضات التي يجمعها هدف واحد ألا وهو تكثيف الإنتاج وزيادة الصادرات مع الحفاظ على مبدأ الاستخدام الأمثل للموارد ودعمها، وبوجود أغلبية كبيرة من المزارع الصغيرة والصغيرة جدًّا، من جهة أخرى، تُطرح قضية تغيير الممارسات الزراعية بجدية تامة.

2. الممارسات الزراعية الجيّدة في مصر :

2.1. بعض معطيات السياق :

أثار مبدأ تأطير " الممارسات الزراعية الجيدة" قضية الغرض المنشود من تنفيذها، وأدّى ذلك للتّساؤل حول ماهية ما يُدعى بـ"الممارسات الجيدة". وبهذا الخصوص تتقاسم الجهات المعنية وجهتي نظر مختلفتين في القطاع الزراعي. وجهة النظر الأولى، التي تتبنّاها كوادر وزارة الزراعة وبعض الممثلين عن المزارعين، تعطي الأولوية للمصلحتين المالية والاقتصادية. وبهذا يكون الهدف الأساسي من هذه الممارسات الزراعية الجيدة هو زيادة دخل المزارعين من خلال المساهمة في (أ) انخفاض تكاليف الإنتاج عن طريق الحدّ من استخدام المدخلات، (ب) زيادة قيمة الإنتاج من خلال تحسين عملية التسويق وزيادة التصدير. أمّا عن ممثلي المنظّمات غير الحكومية والباحثين، فلديهم وجهة نظر مغايرة يولون فيها الأهمية الكبرى لمبدأ الحفاظ على الموارد والبيئة، وذلك لأنّ الحفاظ على هذه الموارد يضمن الاستدامة بما في ذلك الاستدامة الاقتصادية.

وقد تمّ تحديد بعض الممارسات الزراعية وتوصيفها بأنّها "جيدة " واختيارها لتكون بطريقة أو بأخرى موضوع بعض الإجراءات أو التدابير المحددة. نورد بعض الأمثلة على ذلك : إعادة تدوير قشّ الأرز، و الزراعات التعاقدية ، وتقنيات الريّ الأقل استهلاكًا للمياه. ويعتبر أيضًا وجود بعض الشركات الخاصة المكلّفة بالمصادقة على استخدام "الممارسات الزراعية الجيدة " عاملًا إيجابيًا في هذا المجال. ومع ذلك، لا يشكّل غياب السّلطة العامة في مجال التصديق خطرًا جسيمًا ضمن الإطار العامّ فقط، بل وأنه بالإضافة إلى ذلك، يحرم صغار المزارعين الذين ليس لديهم القدرة على التعامل مع شركات خاصة من الاستفادة من هذه الخدمة .

في وزارة الزراعة ، يعدُّ قسم الإرشاد المسؤول الوحيد عن التدابير المتّخذة المتعلّقة بمبدأ الممارسات الزراعية الجيدة . إلّا أنّ قلّة الوسائل المتاحة له، ومشكلات التنسيق، أو مشكلات غياب التنسيق مع غيره من الأقسام والبنى المختصة الأخرى التي من المفترض أن تكون مشاركة وفعّالة، مثل مراكز البحوث أو وزارة البيئة ، تحدّ بشدة من إمكانية القيام بالإجراءات المناسبة.

إذا ما بقيت الأهمية المولاة للممارسات الزراعية الجيدة محدودة، فهذا يُفسّر جزئيًا بضعف مشاركة المستهلكين بإتخاذ القرارات وضآلة حجم السلطة التي يتمتعون بها. و من المعروف أهمّية مسؤولية المجتمع المدني ودوره في توجيه المعروض من الانتاج. ولكن يقوم المزارعون بعملية الإنتاج دون الأخذ بعين النظر احتياجات السوق وذلك بسبب عدم وجود المعلومات الكافية وسوء التنسيق والتواصل مع السوق ، سيّما وأنّ فئة المستهلكين يعاني من سوء التنظيم وليس لديهم أيّ نفوذ في هذا المجال. أمّا عن المشروعات الاستثمارية و المزارع الكبيرة فيُخصص معظم إنتاجها للتصدير بهدف إرضاء احتياجات المستهلكين فى الخارج والتماشي مع قوانين البدان المستوردة. وتتمتع هذه المشروعات الاستثمارية و المزارع الكبيرة، بسبب وفرة مواردها المالية والتقنية، بالقدرة على

القيام بالممارسات الزراعية الجيدة والانخراط بها تمامًا لتحصل بالنتيجة على شهادة GAP يُصادق بها على جودة ممارساتها الزراعية لدى الشركات الخاصة.

1.2. لا يوجد توجيه استراتيجي، بل هناك خبرات محليّة :

نتجَ عن المناقشات المتعدّدة ضمن ورشة العمل فكرتين أساسيتين. الأولى مفادها أنّه لا توجد سياسة وطنية (ذات أهداف واضحة ووسائل تنفيذية محدّدة وما إلى ذلك) خاصة بالممارسات الزراعية الجيدة. وعلى الرغم من أن استراتيجية 2030 للتنمية الزراعية تشير إلى أهمية قضية الممارسات الزراعية الجيدة ، إلا أنّها لا تجعل منها محورًا هامًّا واضح الهوية والملامح. في المقابل، تُظهر الفكرة الثانية وجود العديد من التجارب التي أجرتها وزارة الزراعة او التي قامت بها المنظمات غير الحكومية في العديد من القرى، والتي تمّ تنفيذها ضمن إطار مشروعات التعاون الدولي .

وزارة الزراعة: إن الجهود التي تبذلها وزارة الزراعة لإيجاد بديل لعملية حرق قش الأرزّ مثالية تمامًا. اقترحت الوزارة حلًّا بديلًا ألا وهو إنشاء نظام لجمع قشّ الأرز لدى صغار المزارعين مقابل أن يدفع هؤلاء تكاليف تحويله إلى أعلاف حيوانية أو سماد. وعلى الرغم من نجاح هذه الإجراءات، سرعان ما وصلت إلى نهاية فعاليتها لعدم وجود وسائل كافية لجمع الكميات الصغيرة من قشّ الأرز (سيّما وأنّ هذه الكميات الصغيرة كثيرة جدًّا ومبعثرة بسبب عملية تفتيت الأراضي الزراعية) ومتابعة المراحل التنظيمية اللاحقة على أرض الواقع .

مشروعات التعاون الدولي: ضمن هذا الإطار، تمّ عرض نموذجين من التجارب تتعلقان بمبادرتين يمكن تعميمها والإفادة منهما لاحقًا لإنشاء المشروعات. النموذج الأول خاص بمشروع التكيّف مع التغيير المناخي (بناء نظم أمن غذائي مرنة لصالح مشروع منطقة جنوب مصر)، والذي اختبر المختصون من خلاله تقنية زراعة القمح على مصاطب في محافظة قنا (في جنوب البلاد) . وبالنتيجة أسهمت هذه الممارسة بتقليل كمية المياه المستخدمة في عملية الري.

أما عن النموذج الثاني من التجارب فيتعلق بعملية نشر بعض الممارسات الزراعية الجيدة في إطار مشروع "دعم التنمية الريفية ". وقد تمّ هذا المشروع بتمويل من الاتحاد الأوروبي بين عامي 2009 و 2015 التي قام بتنفيذها اتحاد المصدّرين للبستنة بدعم من عدة منظمات وطنية غير حكومية، ويعتمد هذا المشروع على منهجيات التعبئة الشرطية.
نورد فيما يأتي أهمّ أهداف هذا المشروع :

- ← زيادة الإنتاج الزراعي وعائدات المزارعين،
- ← خلق فرص عمل جديدة ومصادر جديدة للدخل من خلال تحديث أنشطة التنمية والتطوير،
- ← تحسين ظروف المعيشة والسهر على جودة البنى التحتية،

- تعزيز قدرات الجهات الفاعلة الريفية.

أفادت من النشاطات المذكورة سابقًا ست عشرة قرية، ثمانٍ منها موجودة في محافظة المنيا والثماني الباقية في محافظة الفيّوم. يمكننا تلخيص الإجراءات التي أفادت منها كالتالي :

- تطوير حالة قنوات الريّ وتحسينها بإشراف إدارة جماعية،
- إدخال محاصيل جديدة وإنشاء مشاتل،
- بناء محطّات تعبئة جديدة،
- تعزيز عملية إنتاج السماد العضوي وترسيخها واستخدام الأسمدة العضوية،
- تنظيم مجموعات من المنتجين هدفها الترويج للتسويق الجماعي والتعاقد مع القطاعات الخاصة ضمن مجالي البيع والإنتاج الزراعي،
- تنمية الكفاءات التقنية للمزارعين وتعزيزيها.

يمكننا تسليط الضوء على بعض الدروس التي نستطيع الاستفادة منها من خلال التقرير الذي قدمته ممثلة الوكالة المنفذة للمشروع. لقد سببت حالة الانغلاق والمحدودية على المدى القصير مشكلة خطيرة أعاقت عملية الانخراط بنشاطات المشروع المذكور سابقًا. في الواقع، لم يتمكّن المزارعون الذين يزرعون الأراضي بموجب عقود قصيرة الأمد من الالتزام بعمليات الاستثمار الطويلة الأمد، لذا استحالت فرصة انخراطهم بهذا المشروع.
وعلاوة على ذلك، أظهرت تجربة المشروع ضرورة القيام بالفصل التامّ بين عمليتي الدعم والتأهيل من جهة وعمليتي الرقابة والمتابعة المتعلّقتين بنشر مبدأ الممارسات الزراعية الجيّدة وتنفيذها من جهة ثانية. برز أيضًا بوضوح للعيان نجاح الإجراءات الفردية التقنية، مثل القيام بإنتاج السّماد العضوي أو التسميد، مقارنة بالإجراءات التي توجب إدارة جماعية بخصوص عمليتي الريّ والتسويق. وبالنتيجة، تبيّن أنّ أحد الدروس المهمّة التي بالإمكان الإفادة منها من هذا المشروع هو أنّ العمل الجماعي شرطٌ أساسي للنجاح إذا ما أخذنا بعين النظر قضيتي الريّ والتسويق، وأنه من الضروري إضفاء الطابع المؤسّساتي على المشروع لتفادي كلّ أنواع الصّراع والخلاف مع المؤسسات الرسمية الأخرى.

المنظّمات غير الحكومية الوطنية: يمكننا شرح التجارب التي قامت بها المنظمات غير الحكومية من خلال المثالين الآتيين:
قام بالتجربة الـ CEOSS (المنظمة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، وهي منظمة من المنظمات غير الحكومية الوطنية) ضمن إطار برنامج يركّز على الدعم الفني والتنظيمي لصغار المزارعين ويتكوّن من 13500 مزارعًا يزرع كل منهم مساحة قدرها 1.5 هكتار فقط. ينقسم هؤلاء المزارعون إلى قسمين، يوجد أوّلهما في محافظتين في الجنوب (المنيا وبني سويف) والثاني في محافظة القليوبية في الشمال. كان الهدف الأساسي من هذا البرنامج هو زيادة دخل المزارعين وإدخال زراعات وتقنيات عمل جديدة كي

يتمكّن هؤلاء من زيادة الإنتاج وتسويقه. أسهم هذا البرنامج بمساعدتهم على الوصول إلى الغاية المنشودة، وذلك من خلال بعض التدابير الخاصة بكيفية تحسين خصوبة التربة، واستخدام بعض المدخلات والتقنيات الزراعية الجديدة بما في ذلك التجهيز لعمليات الحصاد والتعبئة والتغليف ليتمكّنوا في نهاية المطاف من تلبية متطلّبات السوق من المنتجات والتماشي مع مسألة العرض والطلب.
سلّط العمل الميداني الضوء على فكرة غياب العمل الجماعيّ وضعف إمكانيات المنظّمات المهنية والمجتمع المدني وعدم وجود تواصل حقيقي مع مراكز الأبحاث. ويشكّل بهذا الدّخل المحدود وغياب الدعم التقني عاملين أساسيين من شأنهما منع المزارعين من مُسايرة التقنيات الزراعية الحديثة. فعدم قدرة المزارعين على استخدام التقنيات الحديثة يحافظ على وضعهم السيئ بحيث لا تصل منتجاتهم إلى مستوى الجودة الذي يسمح لها بالانفتاح على الأسواق الجديدة. بناءً على هذه المعطيات، عمل البرنامج على إنشاء مجموعات من المزارعين لا يتجاوز عدد المزارعين في كلّ واحدة منها الـ200 فردًا بحيث تتمتّع كلّ مجموعة منها بإدارة جديدة ونظام متعدّد المستويات (على صعيد القرية والمحافظة). واستنادًا إلى القانون الصادر في عام 1980، تمّ إنشاء ثلاث جمعيات تعاونية بهدف ضمان جودة الإنتاج والتسويق للمحاصيل الجديدة (المحاصيل غير النمطية) ونخصُّ بالذكر زراعة الاعشاب الطبية و العطرية . وتصبح بذلك هذه الكيانات الجديدة التي يدعمها برنامج العمل، عبارة عن وحدات تشغيلية تمنح العديد من الخدمات الجديدة للمزارعين مثل خدمة الدّعم التقني لإنتاج (خالٍ) من المخلفات الكيميائية، ذي المدخلات العالية الجودة، والذي يحترم معايير التعبئة والتغليف الصحية، ويفسح المجال للدخول إلى الأسواق الجديدة.

أمّا عن مشروع "صغار المزارعين" عمليًّا، الذي قام به الفرع الوطني لمؤسسة الـ .COSPE (التعاون من أجل تنمية البلدان الناشئة) فكان هدفه الرئيسي "تحسين سبل العيش في المجتمعات الريفية والفقيرة والمهمشة لاستخدامٍ أفضل وأمثل للموارد المحلية" يفيد من هذا المشروع 1350 مزارعًا يتنمون إلى أربع قرى في محافظتي الفيوم والمنيا (في الجنوب). أما عن نشاطات هذا المشروع الأساسية فنوردها فيما يأتي:

- ← إرشاد المزارعين وتأهيلهم بالتركيز على مبدأ الممارسات الزراعية الجيدة،
- ← إنشاء منظّمة محلية لمستخدمي الريّ مهمّتها جمع أموال المزارعين للقيام بعملية صيانة قنوات الريّ (أدوات التنظيف ورفع النفايات وما إلى ذلك)،
- ← إنشاء نظام خاص بجمع المخلفات الحيوانية،
- ← إنشاء نظام محلّي لأخذ العينات خاصّ بمراقبة نوعية التربة والمياه وذلك بهدف تحليل نسبة البقايا الموجودة من مواد كيمائية ومعادن ثقيلة فيها، وإطلاع المزارعين لاحقًا على هذه المعلومات.
- ← الحصول على مياه صالحة للشرب،

- الوصول إلى أسواق جديدة وإنشاء شبكات تواصل بين المزارعين والمشترين،
- إنشاء العديد من الجمعيات القروية مهمتها منح الخدمات اللازمة للمزارعين (جمعيتان في كلّ محافظة).

بعد عرض التجربتين السابقتين، نلاحظ العديد من الأمور ونؤكّد أهمية اثنين منها : ضرورة العمل على المستوى الإقليمي والحاجة الملحّة إلى تنظيم العمل الجماعي وتعزيزه على الصعيد المحلي.

3. تحديد القيود الأساسية على سياسة خاصة بالممارسات الزراعية الجيدة:

يتمثّل القيد الأول بالطابع المجزّأ المتعلّق بهيكليات الإنتاج: تتكوّن هذه الهيكليات بصورة أساسية من مزارع صغيرة وصغيرة جدًّا، لذا فإنّ أعداد المزارع والأراضي الزراعية كثيرة، وهذا ما يعبّر عن حالة التقسيم الكبيرة التي تعاني منها الأراضي الواقعة ضمن هذا النطاق. وإحدى نتائج حالة التجزئة هذه تكمن في تعدّد الزراعات واختلافها على مساحات صغيرة جدًّا مما يجعل الإدارة المثلى للموارد الطبيعية معقدة وشائكة للغاية وشبه مستحيلة، لا سيّما فيما يخصّ احتياجات نظم الزراعات المختلفة الواقعة في كلّ من هذه المساحات. لذا يكرر التقنيون العاملون في المشروع مثالًا واضحًا يرتبط بالمعوقات الكثيرة الخاصة بإدارة المياه ضمن إطار الأراضي الزراعية الصغيرة والمجزّأة التي تحتوي على زراعات متعدّدة ومختلفة بحيث إنّ لكل منها جدولًا زمنيًّا خاصًّا بالريّ مختلفًا عن الآخرين. أدّى هذا كلّه إلى الرغبة في العودة إلى نظام الدورة الزراعية الموحدة، كما كان الحال في الأعوام ما بين 1960 و 1970 بحيث كانت وزارة الزراعة تفرض دورًة محدّدًة على المزارعين وبشكل مركزي. كانت وزارة الزراعة حينها تعتمد من خلال هذه الدورة مبدأ التناوب لتحديد الزراعات في الأراضي بناء على موقعها ومساحتها. وقد تمّ التخلّي عن هذا المبدأ في السياسات الزراعية الإصلاحية اللاحقة لأنها تخالف أسس عملية التحرر الاقتصادي التي تبنّاها الاقتصاد المصري في عام 1980.

علاوة على ذلك، فإنّ الضعف الاقتصادي والمالي للمَزارع الصغيرة يتزايد يومًا بعد يوم ويتسبب في عزوف المزارعين عن تغيير ممارساتهم الزراعية لأنّ ذلك بالنسبة لهم يشكّل خطرًا كبيرًا ليس باستطاعتهم مواجهته. من ناحية أخرى، لا يستفيد المزارعون، ولا سيّما الصغار منهم، من أنظمة الدّعم والتأمين القادرة على مساعدتهم في حال فقدان المحاصيل. لذا فاعتماد مبدأ الممارسات الزراعية الجديدة والجيدة لا يمكن أن يتمّ دون التفكير في الحدّ من المخاطر التي يمكن أن يتعرّض لها المزارعون. والمقصود هنا بالمخاطر تلك الناتجة عن انخفاض مستوى الإنتاج أو المخاطر المتعلقة بتقلبات السوق وتذبذبات الأسعار.

لكي نتمكن من تطبيق مبدأ الممارسات الزراعية الجيدة، يجب أن تكون لنا مرجعية تقنية محدّدة وواضحة. ولكي تكون هذه المرجعية وظيفية وفعّالة وكي يعتمدها المزارعون، يجب أن تكون ثمرة ترابط وثيق بين الأبحاث والعمل الميداني. وفي ظروف العمل الراهنة، حيث يتزايد الاعتماد على التمويل الخارجي للمشروع وفي ظل النظام التنظيمي العام للأبحاث، يبدو جليًا أنّ الترابط

المطلوبَ بين الجهتين مفقود تمامًا. يضاف إلى ما سبقَ، النقص الهائل في مجال نشر البحوث الميدانية، وهذا العجز ناتج إلى حدٍّ كبير عن عدم وجود جهة مختصّة في إيصال المعلومات للمزارعين.

تتمحورُ أغلبية المناقشات فى ورشة العمل حول عملية الإرشاد الزراعي لأنّها تشكّل عنصر النشر الأساسي للممارسات الزراعية الجيدة ومتابعتها فهي على الخطّ الأمامي في كلّ الميادين وتلعب دورها الميداني الهامّ لدى المزارعين. نشير هنا إلى أن نظام الإرشاد الزراعي الموروث من عام 1960 معطّل كليًّا منذ أمد طويل في مصر بسبب العجز في الميزانية ونقص الموارد البشرية. أخذت بعد ذلك وزارة الزراعة على عاتقها العناية بهذا النظام والذي تتناقص ميزانيته العام تلو الآخر وبالمقابل تمّ خفض عدد الموظفين المعنيين بعملية الإرشاد الزراعي وتزايدت نسبة أعمارهم، فهناك حاليًا نحو 2500 فنيّ متوسط أعمارهم 55 عامًا (معنيّون بـ 4 مليون مزرعة).

تتمّ ترجمة الهدف من الممارسات الجيدة عن طريق تحديد التوجّه الأساسي والخيار الاستراتيجي الخاصّين بها، في حين أن تحديد الممارسات الزراعية الجيدة بطريقة ملموسة وتشغيلية وظيفية لا يكون إلّا وفقًا لهوية البلد الزراعية وهيكلية كلّ قطاع من القطاعات. غير أنّ السياسات الزراعية في مصر ليست بالإقليمية إلّا ما ندر بالرغم من التنوع الكبير في الإنتاج الزراعي. يُستثنى من ذلك بعض التوجّهات الخاصّة بالأراضي الجديدة المستصلحة في مناطق معينة ففيها تكون عمومًا السياسة الزراعية المتعلّقة بالمدخلات والائتمان والريّ هي ذاتها في كلّ مناطق البلاد. وبهذه الطريقة يشكّل غياب السياسات الزراعية الإقليمية تحدّيًا كبيرًا لا سيّما أن هذه السياسات تمثل الإطار العام للعمل ككل.

أمّا عن القيد الأخير فيتعلّق بمؤسسات القطاع الزراعي. تسود حاليًا حالة من الغموض والتشويش فيما يخصُّ المهامّ والمسؤوليّات الملقاة على عاتق كلّ مؤسسة من المؤسسات والناجمة عن التغييرات الإدارية والقانونية المتتابعة. والمثال الذي يعبّر عن هذه القضية خير تعبير هو التعاونيات الزراعية التي أنشئت ضمن إطار الإصلاح الزراعي في أواخر عام 1950. فلقد تغيرت المهام والمسؤوليات الخاصة بكلّ من هذه المؤسسات مرارًا وتكرارًا تماشيًا مع التغييرات الحاصلة في السياسات الزراعية وتبعًا للأزمات دون أن يتمّ تغيير هويّتها الحقيقية أو المساس بالقوانين المنصوصة فيها فعليًّا. ومن كلّ ما سبق، نتجَ نوع من التشويش والارتباك الذي عزّز قلة ثقة المزارعين بكلّ الأنظمة الزراعية المعتمدة في تلك الآونة.

4. تحديد المبادئ الأساسية من أجل سياسة خاصة بالممارسات الزراعية الجيدة:

نظرًا للسمات الخاصة التي تتّصف بها الزراعة المصرية والتحديات التي تواجهها، فإنّ كلّ الجهات الفاعلة التابعة للقطاع الزراعي (التي يمثلها أعضاء المجموعة الاستشارية Think Tank) تتّفق على ضرورة اعتماد سياسة عامة وشاملة للممارسات الزراعية. بحيث يجب على هذه الممارسات، التقنية منها والاقتصادية والاجتماعية، أن تغطي جميع مراحل الإنتاج والتسويق. كما أنّ عليها

الإسهام ليس فقط في تحقيق الفوائد البيئية للمجتمع عن طريق الحد من التلوّث وتحسين الصحّة العامة، بل وأن تحقق منافع اقتصادية ومالية للمزارعين من خلال زيادة دخلهم وتحسين ظروفهم المعيشية والمهنية.

والإرادة السياسية ضرورية هنا من أجل الوصول إلى الممارسات الزراعية الجيدة كجزء لا يتجزأ من السياسات الزراعية، وبالتالي الانتقال من حيّز المشروعات والتجارب المحلية إلى نطاق سياسة عامة حقيقية. هذا التغيير في المستوى ضروري للوصول إلى تعميم المنهجية المتبعة من جهة، وتقديم الدعم لصغار المزارعين، الذين يشكلون الأغلبية الغالبة التي يجب أن تعتمد هذه المنهجية من جهة أخرى.

يتطلّب اعتماد سياسة واضحة للممارسات الزراعية الجيدة وتنفيذ الإجراءات التطبيقية تفكيرًا جماعيًا يشترك فيه كلّ أصحاب المصلحة في القطاع الزراعي في المقام الأول، كذلك الأمر بالنسبة لأصحاب المصلحة غير المباشرة مثل وزارة الريّ ووزارة البيئة في المقام الثاني. ويتحتّم على التفكير الجماعي أن يتابع جهوده لتحقيق هدفين رئيسيين : (أ) تصميم نظام شامل تظهر فيه الروابط المؤسساتية وتحدّد من خلال مهام كلّ مكوّن من مكوناته ووظائف كلّ منهم، (ب) اتّباع منهجية التحديد المناطقي بهدف تحليل أساليب التكيّف التقني ونشر المعلومات ميدانيًا. يشكّل الإطار المؤسساتي أحد النقاط الهامة التي تثير الكثير من التساؤلات: ما المؤسسة (المؤسسات) المسؤولة عن عملية التنفيذ؟ من الواضح أنّ النموذج المعنيّ هو وزارة الزراعة كونها المسؤول الوحيد عن هذه العملية ولا يمكننا القول بأنّها غيرُ فعّالة فقط بل وإن تقنياتها قديمة جدًّا. هل من المحتمل الاعتماد على الجمعيات التعاونية؟ وإذا ما كان الجواب "نعم"، فما المتطلّبات الأساسية للاعتماد عليها؟ وفي حال كان الجوابُ "لا" فما المؤسسات الأخرى القادرة على تبنّي هذه المهمة؟ المنظمات غير الحكومية؟ منظمات المنتجين الجديدة؟ أم يجب إنشاء نظام شراكة جديد يضم عدد من المؤسسات العامة والمنظمات المهنية؟

من ناحية أخرى، من المفترض أن يتكامل الإطار القانوني مع الإطار المؤسّساتي لأنّ مهمته تحديد القواعد والمعايير الواجب اتباعها وتطبيقها. فالإطار القانوني هو صاحب القرار الخاص بتحديد آليات العمل بما فيها آليات الحوافز والعقوبات وأشكالها المختلفة. كما ويقع على عاتقه تنظيم العلاقات بين الشركاء وتحديد مسؤوليّات كلّ منهم على الصعيدين الوطني والإقليمي.

يشكل تحديد "رأس المال البشري" عنصرًا أساسيًّا في هذه العملية. فالباحثون والتقنيون والمرشدون الزراعيون والمدرّبون والمزارعون يشكّلون مجموعة من الكفاءات الواجب تعبئتها. وما الممارسات الزراعية الجيدة إلّا عبارة عن نتيجة التكامل ما بين المعارف العلمية والحقائق الميدانية ومن هنا تنبع فائدة الأخذ بعين النظر المعارف التقليدية التي قد تكون مصدرًا حقيقيًّا للتجديد والابتكار بتكلفة أقل.

أمّا عن القضايا ذات الأولوية التي تمّ تحديدها لإعداد الممارسات الزراعية الجيدة وتنفيذها فهي : (أ) إدارة جيدة للمياه (ب) العناية بإنتاج الخضروات والفواكه عمومًا والحمضيات خصوصًا. كما ويجب الحدّ من هدر المياه واستخدامها بالشكل الأمثل كونها عنصرًا حيويًّا لا بديل له في حال التقلبات المناخية التي تؤدّي إلى زيادة الاحتياجات وإلى الخلاف الحالي فيما يتعلّق بالسدود الموجودة او التي يتم انشائها قرب منابع نهر النيل. وتعدّ الخضار والفواكه من المنتجات الأكثر احتواء على المخلّفات الكيميائية كما إنّها المنتجات الأكثر استهلاكًا على المستوى الوطني والأكثر تصديرًا عمومًا والحمضيات منها على وجه الخصوص مما يحتّم إعطائها الأولوية في هذا الميدان من حيث تحسين نوعيتها وزيادة إنتاجها.

الاتصال بـ

تهاني عبد الحكيم، خبيرة CIHEAM/مصر : abdelhakim@iamm.fr